مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الصراعات العربية وأثرها على سيادة الدولة في اليمن (1990- 2022)

Arab Conflicts and their Impact on State Sovereignty in Yemen (1990-2022)

الباحث/
محمد أحمد علي مسعد
طالب دكتوراه, مركز أبحاث التنمية الشاملة, جامعة صنعاء, اليمن.

By:

Mohammed Ahmed Ali Musaed

PhD student, Comprehensive Development Research Center, Sana'a University, Yemen.

إيميل: ALSHARAFY1111@GMAIL.COM
https://orcid.org/0009-0002-9862-5692

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع سيادة الدولة في اليمن، وتوضيح مدى تأثير الصراعات العربية عليها خلال الفترة (1990-2022)؛ بالإضافة إلى المنهجين التاريخي والقانوني في إطار المنهج الوصفي التحليلي، لمناقشة المشكلة البحثية وتحليلها، من خلال إبراز بعض الأحداث والشواهد السياسية التي جرت في اليمن.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: أن الصراعات العربية أثرت على سيادة الدولة في اليمن، حيث كانت اليمن هي الحلقة الأضعف في التفاعلات العربية المختلفة؛ كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الصراعات العربية ومستوى التأثير على سيادة الدولة في اليمن، فكلما اشتدت الصراعات العربية كان مستوى التأثير على سيادة الدولة في اليمن أعلى.

وأوصت الدراسة بضرورة إنهاء حالة الانقسام والصراعات الداخلية، لبناء دولة قوية تستطيع تطبيق مبدأ سيادة القانون ومواجهة أي تهديدات خارجية قد تؤثر على سيادة الدولة.

الكلمات المفتاحية: الصراعات العربية، سيادة الدولة، اليمن، العلاقات العربية، التدخلات الأجنبية.

abstract:

This study aimed to diagnose the reality of state sovereignty in Yemen, and to clarify the extent of the impact of the Arab conflicts on it during the period (1990-2022). In addition to the historical and legal approaches within the framework of the descriptive and analytical approach, to discuss and analyze the research problem, by highlighting some of the political evidence that took place in Yemen.

The study concluded a number of results, most notably: the Arab conflicts affected the sovereignty of the state in Yemen, as Yemen was the weakest link in the various Arab interactions; The study also concluded that there is a direct relationship between Arab conflicts and the level of influence on state sovereignty in Yemen. The more intense the Arab conflicts were, the higher the level of influence on state sovereignty in Yemen.

The study recommended the need to end the state of division and internal conflicts, in order to build a strong state that can implement the principle of the rule of law and confront any external threats that may affect the state's sovereignty.

Keywords: Arab Conflicts, State Sovereignty, Yemen, Arab Relations, Foreign Interventions.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المقدمة:

على الرغم من أن الصراعات العربية تعتبر واحداً من مستويات الصراع المتوسطة ما بين الصراع المحلي الداخلي في الدولة والصراع العالمي الذي يتجاوز حدود المنطقة الجغرافية العربية؛ إلا أن هناك تداخلاً كبيراً في مستويات الصراع المتعددة بين ما هو محلي أو إقليمي أو دولي، خاصة بعد التحولات الجذرية التي شهدتها العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية وبروز النظام الدولي الجديد، في ظل تأثيرات العولمة على العلاقات الدولية وما أحدثته من تقدم في مجال الاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا الحديثة، وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، واتساع رقعة الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والدولية، وظهور مفاهيم جديدة على العلاقات الدولية- كالأمن الإنساني، والحماية الدولية لحقوق الإنسان، وحق التدخل الإنساني والديمقراطي، والتي فتحت الباب أمام التدخلات في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث، وأحدثت خرقاً في مبدأ سيادة الدولة على أراضيها.

ولقد انعكست تلك المفاهيم على طبيعة العلاقة بين دول الإقليم العربي، خاصة مع ظهور بعض القضايا التي تحولت إلى محوراً للصراع فيما بينها مثل: الحدود، والأمن الوطني، واختلاف الأيديولوجيات، وطبيعة الأنظمة لسياسية (ملكية، جمهورية) وتحالفاتها الخارجية المتباينة، بالإضافة إلى بعض القضايا العربية المشتركة والتي تحولت إلى مصدراً للصراع بدلاً من أن تكون وسائل للتعاون والتنسيق المشترك، مثل: القضية الفلسطينية، وقضية الوحدة العربية. (يوسف أحمد، 1996).

وإجمالاً؛ ألقت تلك المصادر والقضايا العربية بظلالها على سيادة الدولة في اليمن، سواء بطريقة مباشرة كالحروب المسلحة والعقوبات الاقتصادية والتخريب السياسي، أو بطريقة غير مباشرة نظراً لضعف التنسيق والتعاون العربي المشترك في إدارة العولمة ومواجهة تيار التغريب والتدخلات الأجنبية؛ وهذا ما سيتم تناوله في هذه الدراسة من خلال استحضار أبرز الشواهد والأحداث في إطار التفاعلات العربية ذات الصلة.

أولاً: المشكلة البحثية:

في الوقت الذي تعبر فيه اليمن عن دولة مستقلة لها حق التمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها، واختيار سياستها الخارجية بما يتناسب مع مصالحها؛ فإنها أيضاً جزء من الإقليم العربي، تتأثر بأحداثه وتفاعلاتها المختلفة، وهو ما انعكس على الدولة اليمنية بشكل عام، ومبدأ سيادة الدولة على وجه الخصوص. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتحاول البحث عن الإشكالية المطروحة من خلال الإجابة عن التساؤلين البحثيين الآتيين:

التساؤل الأول: ما مدى تأثير الصراعات العربية على سيادة الدولة في اليمن.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

التساؤل الثاني: ما العلاقة بين الصراعات العربية وسيادة الدولة في اليمن.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤلين البحثيين من خلال دراسة الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: أثرت الصراعات العربية على سيادة الدولة في اليمن، حيث مثلت اليمن الحلقة الأضعف في منظومة التفاعلات العربية المختلفة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة طردية بين حدة الصراعات العربية ومستوى التأثير على سيادة الدولة في اليمن.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية مبدأ سيادة الدولة بالنسبة لليمن، وأهمية المعلومات التي سيتم الحصول عليها، والنتائج التي ستتوصل إليها الدراسة والتي تتعلق بواقع سيادة الدولة في اليمن ومدى تأثير الصراعات العربية عليها؛ ويمكن تقسيم تلك الأهمية إلى الآتي:

- **الأهمية العلمية**، وتتجلى في أن الدراسة تمثل إضافة علمية للمكتبة العربية عموماً، واليمنية على وجه الخصوص، من خلال تقديم إطار نظري لواقع سيادة الدولة في اليمن، وتأثير الصراعات العربية عليها، وأبرز الصور والشواهد المتوفرة في ذلك، يمكن من خلالها تزويد الباحثين والمهتمين بما أمكن من المعلومات في ذات الموضوع.

الأهمية العملية، وتتجلى في أن الدراسة ستسهم في خلق رأي عام محلي مستبصر يساند متخذي القرار في انتهاج الاستراتيجيات المناسبة التي تحافظ على السيادة الوطنية وتعزز من دورها.

رابعاً: أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

- دراسة الصراعات العربية وأثرها على سيادة الدولة في اليمن.
- توضيح مدى تأثير الصراعات العربية على سيادة الدولة في اليمن.

خامساً: حدود الدراسة:

جرت الدراسة في إطار نوعين من الحدود هما:

1- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة من الناحية الموضوعية على ذكر أبرز الأحداث والوقائع السياسية –على سبيل الاستشهاد بها لا الحصر– التي أثرت على سيادة الدولة في اليمن من خلال دراسة متغيري الدراسة (الصراعات العربية، وسيادة الدولة في اليمن)، والعلاقة بينهما.

2- الحدود الزمنية: اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية (1990- 2022)، وهي الفترة ما بين إعلان دولة الوحدة

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N21 العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

اليمنية وحتى تاريخ تثبيت الهدنة ووقف إطلاق النار بين أطراف الصراع في اليمن.

سادساً: منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة على التساؤلين البحثيين اللذين بُنيت عليهما، من أجل وصف وتحليل أبرز الشواهد والصور والأحداث التي وقعت في اليمن خلال فترة الدراسة، والبحث من خلالها عن مدى تأثير الصراعات العربية على سيادة الدولة في اليمن. وفي إطار هذا المنهج استخدمت الدراسة المنهجين التاريخي والقانوني لمناقشة مبدأ سيادة الدولة في الاتفاقيات والمواثيق والقرارات الدولية، وميثاق جامعة الدول العربية والدستور اليمني من الناحية القانونية، ومدى مطابقتها لواقع سيادة الدولة في اليمن.

سابعاً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات التي استخدمتها الدراسة، أبرزها:

1- مفهوم الصراعات العربية.

يشير الصراع بشكله العام إلى "موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى" (خيرالله، 2015، ص9)، والتي تسبب "حالة من الاختلاف أو عدم الاتفاق بين جماعات، أو مبادئ، أو أفكار متعارضة، أو متناقضة" (بدوي، 1972، ص2). وعلى ذلك؛ فإن الصراعات العربية تعني طبيعة التفاعلات بين دول الأعضاء في الإقليم العربي، والتي نتج عنها تعارض في القيم والأهداف والمصالح، أدت إلى تدهور العلاقات بين تلك الدول وأوصلت بعضها إلى مرحلة الحرب المسلحة.

2- مفهوم سيادة الدولة.

تشكل السيادة أحد الأركان الجوهرية التي تبنى عليها الدولة في الفكر القانوني والسياسي، ومن خلالها يتجسد واقعياً الوجود القانوني والسياسي للدولة كعضو في المجتمع الدولي، كما يتجسد أيضاً بموجبها الاستقلال الوطني للدولة وحقها في مساواتها مع الوحدات والكيانات السياسية الأخرى المشكلة للنظام الدولي (سمير، 2016، ص1).

وتعبر السيادة عن تمتع الدولة بالاستقلال التام وعدم الخضوع لأية سلطة أخرى، تستطيع من خلالها فرض إرادتها داخلياً وخارجياً (سُعيفان، 2004، 211-212). وهذا يعني أن للسيادة وجهان، هما:(زيتون، 2014، ص218).

أ- السيادة الخارجية، وتعني أن يكون للدولة اختصاصات خارجية كاملة، فلا تخضع في علاقاتها مع الدول الأخرى لأي طرف أو وصاية من دولة أخرى.

ب- السيادة الداخلية، وتعني أن يكون للدولة سلطة حرة كاملة لا تستطيع أي سلطة أخرى أن تحد منها أو تقيدها، تشمل كامل الأراضي في إقليمها، وجميع الناس الساكنين فيه.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وقد ناقشت هذه الدراسة السيادة واقع السيادة في اليمن بوجهيها الخارجية والداخلية، ومدى تأثير الصراعات العربية عليها في مطلبين بحثيين كما يأتي:

المطلب الأول: واقع سيادة الدولة في اليمن.

هناك فجوة واسعة بين الحق الدستوري لليمن في سيادتها الكاملة والشاملة على أراضيها، وبين تطبيق ذلك الحق على أرض الواقع، تتضح من خلال استعراض مبدأ سيادة الدولة في اليمن من الناحية الدستورية ومدى تطبيقها في الواقع العملي، وذلك كما يأتي:

أولاً: سيادة الدولة في اليمن من الناحية الدستورية:

تعتبر اليمن إحدى دول العالم التي تتمتع بالاستقلال والسيادة، كعضو في منظمة الأمم المتحدة، والتي قامت على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء (ميثاق الأمم المتحدة، المادة 2/أ)؛ كما نصت على ذلك العديد من قراراتها وتوصياتها وإعلاناتها المختلفة، ومن ذلك: إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق وواجبات الدول، الصادر في 6 أكتوبر 1949؛ والقرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1960م، بشأن تعاون الدول الأعضاء؛ وكذلك القرار الصادر في نفس العام المتعلق بأعمال الأمم المتحدة في ميدان القانون الدولي؛ والقرار رقم (1514) الصادر في نفس العام، الخاص بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومنحها حق تقرير المصير؛ والقرار الصادر سنة 1962، بشأن النظر في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة؛ والإعلان الصادر في سنة 1965، الخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها... وغيرها الكثير من القرارات والمواثيق الدولية التي تؤكد حق اليمن –كواحدة من دول العالم– في ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها وحقها في صياغة سياستها الخارجية بما يتناسب مع مصالحها القومية.

وإضافة إلى ذلك؛ لم يخرج ميثاق جامعة الدول العربية عن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، وما جاء في قراراتها وتوصياتها، والبروتوكولات الموقعة بينها، فقد أقر الميثاق أن مبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء يعد من أهم المبادئ التي قامت عليها جامعة الدول العربية.(انظر: ميثاق جامعة الدول العربية، المواد 3، 4، 8، 15؛ وبرتوكول الإسكندرية، 1944، الفقرة1).

كما أن الدستور اليمني حدد طبيعة علاقة اليمن مع غيرها من الدول كدولة مستقلة، إذ نص الدستور اليمني في المادة الأولى منه على أن "الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزءٍ منها"(دستور الجمهورية اليمنية، 2001، المادة1)؛ ووضح الدستور اليمني أن مصدر سيادة الدولة هو الشعب، "فالشعب مالك السلطة ومصدرها"(دستور الجمهورية اليمنية، 2001، المادة 4).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ومن خلال ما سبق؛ فإن اليمن كغيرها من البلدان تتمتع بمجموعة من الحقوق المترتبة على ممارستها لمبدأ سيادة الدولة، أبرزها: الاستقلال، وممارسة الاختصاصات، والمساواة في القانون، والدفاع المشروع؛ ويترتب على ذلك تخويل الدولة في "الحق بتشريع القوانين وتطبيقها، ومحاكمة الأشخاص، والأفعال داخل إقليمها الوطني، والحق بالدخول بعلاقات مع الدول الأخرى، وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية، وإرسال ممثلين ودبلوماسيين يمثلونها في الدول الأخرى، والحق بالتمتع بالحصانات والامتيازات في الدول الأخرى، وأمام محاكمها، وغير ذلك.(عبدو، 2010، ص29).

وبالمقابل؛ يترتب على الدولة في تمتعها بمبدأ الاستقلال والسيادة مجموعة من الواجبات، أبرزها: عدم الإخلال بالسلم والأمن الدوليين، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعدم مساعدة المعتدين، وعدم الاعتراف بالاحتلال الحربي، وتنفيذ المعاهدات، والتقيد بالقانون الدولي (رحيمة، 2014، ص84).

ثانياً: سيادة الدولة في اليمن من الناحية التطبيقية:

سبق أن استعرضنا حق اليمن في التمتع بمبدأ سيادة الدولة من الناحية الدستورية بموجب المواثيق والأعراف والقوانين الدولية، التي ترجمتها اليمن في دستورها كدولة مستقلة ذات سيادة؛ لكنها من الناحية التطبيقية لا ترتقي إلى مستوى ما هو مكفول للدول من الحقوق والواجبات؛ ونتيجة لذلك، تُعد اليمن في مصاف الدول ذات السيادة الناقصة(*)، نظراً للانتهاكات المتكررة التي تتعرض لها من الخارج، وضعف سيادة القانون في الداخل وعدم تمكنه من السيطرة الكاملة الفعلية على جميع المواطنين وفي كل أراضي إقليم الدولة، إذ لا يكفي الاعتراف القانوني من المجتمع الدولي بحقها في السيادة، أو النص على ذلك في دستور الدولة؛ بل ينصرف إلى ما أسماه "روبرت جاكسون" بـ"السيادة الفعلية" التي تعبر عن القدرة الفعلية للدولة على بسط نفوذها وإحكام سيطرتها داخل حدودها الإقليمية، ورفض الامتثال لأية سلطة أجنبية، عبر الصمود أمام كل أشكال الضغوطات والتدخلات الخارجية (بدوي، 1972، ص66).

ولقد شهدت اليمن الكثير من تدخلات دول أخرى في شؤونها الداخلية بشكا أخل بسيادتها، سواء كان ذلك بشكل مباشر، كالتواجد الأجنبي العسكري في الأراضي اليمنية، واختراق الطيران الأجنبي لأجوائها، والسيطرة على المناطق الحيوية ومناطق الثروة؛ أو كان بشكل غير مباشر كالتأثير على صانعي القرار، وتحريك منظمات المجتمع المدني...

أما على مستوى السيادة الداخلية (سيادة القانون)، فاليمن لا تمتلك السيادة الكاملة على أراضيها في تطبيق

(*) الدولة ناقصة السيادة هي التي تخضع في تصرفاتها لسلطة أو رقابة دولة أخرى، إذ ليس لديها كامل الحرية في التصرف، فهي وإن كانت ذات مركز قانوني إلا أنها كالقاصر الذي لا يستطيع أن يدير شؤونه بنفسه، فتكون سيادتها –أو جزء منها– بيد دولة أجنبية أو هيئة دولية. (رحيمة، 2014، ص48).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

القانون، إذ تُصنف اليمن ضمن مصاف الدول الفاشلة؛ أي أنها دولة غير قادرة على حماية مصالحها وممارسة اختصاصاتها المترتبة على حقها في الاستقلال والسيادة؛ حيث أشارت تقارير البنك الدولي بشأن اليمن إلى التردي الشديد في نوعية مؤسسات الدولة، وذلك استناداً إلى قياس ضعف مؤشرات أبعاد الحكم الجيد، ومن أبرز تلك الأبعاد مؤشر سيادة القانون على الأراضي اليمنية (العفوري، 2014، ص132)؛ كما يشير تقرير مؤشر الدول الهشة لمنظمة السلام العالمي أن اليمن تصدرت قائمة الدول الهشة في العالم(*)، ووصلت إلى أكثر مصاف الدول الأكثر هشاشة، حيث تراوحت مرتبتها بين 14-1 بين قائمة الدول في الفترة مابين 2017- 2022؛ واستند التقرير إلى قياس مجموعة من المؤشرات، منها: تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون، وتزايد حالة التدخل الخارجي.(انظر: تقارير صندوق السلام العالمي، مؤشر الدول الهشة للسنوات للأعوام 2007، 2017- 2022).

ومن أوضح الشواهد على تأثر سيادة الدولة في اليمن، ما حصل من إدراج اليمن تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا البند يحتوي على نصوص تحد من ممارسة الدولة المدرجة لسيادتها (انظر: ميثاق الأمم المتحدة، المادتين 41، 42)، حيث يخول مجلس الأمن ممارسة ما يشبه الوصاية عليها(*)؛ فقد نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2140) في 26 فبراير 2014 على أن "الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة"، ولمجلس الأمن أن يتصرف بموجب الفصل السابع (انظر: موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، www.osesgy.unmissions.org). وقد ترتب على ذلك، إعطاء الضوء الأخضر لتحالف السعودية لشن حرب عسكرية على اليمن، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (2216) لسنة 2015.

ثالثاً: مظاهر انتهاك سيادة الدولة في اليمن:

(*) تُعرف الدول الفاشلة(الهشة)على أنها الدولة التي فقدت احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها، لدرجة العجز عن اتخاذ قرارات موحّدة .وعدم القدرة على توفير الخدمات العامة .وعدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى بكامل عضويتها في المجتمع الدولي. (صندوق السلام العالمي، تقرير مؤشر الدول الهشة 2020م، https://fragilestatesindex.org/country-data/)

(*) نصت المادة (41) من البند السابع على أن "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية". ونصت المادة (42) من الفصل السابع في الميثاق على أنه "إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة (41) لا تفي بالغرض، أو ثبت أنها لم تفِ به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين، أو لإعادتهما إلى نصابهما، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية، أو البحرية، أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة". (انظر: ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N21 العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

تعددت المواقف والأحداث المعبرة عن مظاهر انتهاك سيادة الدولة في اليمن، سواء على المستوى الخارجي (السيادة الخارجية) أو على المستوى الداخلي (السيادة الداخلية/ سيادة القانون)، ومن أبرز تلك المظاهر –على سبيل الاستشهاد لا الحصر– ما يأتي:

1- **مظاهر عسكرية وأمنية**، ومن أبرز الصور والشواهد في ذلك ما يأتي:

أ- احتلال جزيرة حنيش، حيث أدت المشاكل التقنية في القوات المسلحة اليمنية ومحدودية الفاعلية والكفاءة والتدريب وبدائية تنظيمها الإداري والعسكري إلى ضعف اليمن في مواجهة الأخطار الخارجية والدفاع عن السيادة؛ ولهذا، فقد طمعت بعض الدول المجاورة الوليدة مثل أرتيريا باحتلال جزيرة حنيش الكبرى اليمنية عام 1995 (أبو زيد، 2013، ص85). وعلى الرغم من استعادة اليمن للجزيرة بالطرق الدبلوماسية، إلا أنها أظهرت ضعف الدولة اليمنية في حماية سيادتها، وفتحت الباب أمام تدخلات أجنبية جديدة.

ب- التدخل الأجنبي تحت مبررات الحرب على الإرهاب، فقد مثلت الحرب على الإرهاب منذ أحداث نيويورك 11 سبتمبر 2001 سابقة خطيرة في انتهاك سيادة الدولة اليمنية، "باعتبارها ساهمت في ابتداع شرعية دولية موازية تقوم على قانون الهيمنة بدلاً من الشرعية الدولية المتفق عليها بين الدول التي تقر بمبدأ التساوي بين الدول وعدم تدخل أي دولة في شؤون الدول الأخرى"(سمير، 2016، ص8).

وقد أدت تلك الشرعية التي فرضتها الدول العظمى إلى انتهاك سيادة الدولة في اليمن في كثير من المواقف، أبرزها: تدخل القوات العسكرية الأمريكية في الأراضي اليمنية، وسمحت بتحليق طائراتها في الأجواء اليمنية، واغتيال العديد من اليمنيين بغارات جوية شنها طيران أمريكي؛ كما تمت ملاحقة واعتقال الكثير من اليمنيين المعارضين للمشروع الأمريكي في المنطقة ضمن سياسة مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعة (قحطان، 2006، ص760– 762). وبنفس المبررات، شنت مقاتلات سعودية ضربات جوية ومدفعية استهدفت أراض يمنية في العام 2009، على مواقع للحوثيين (حركة أنصار الله)، تزامناً مع سلسلة حروب شنها النظام اليمني على الحوثيين –آنذاك– خلال الفترة 2004–2010.(الحمران، 2022، ص110).

ج- التدخل في شؤون الأمن والجيش اليمني، فقد أدى تدخل الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية في الشؤون الداخلية اليمنية منذ العام 2011 إلى تردي الوضع الأمني والعسكري، والتي عملت على التحكم في القرارات السيادية اليمنية، وهو ما جعل الرئيس هادي –آنذاك– يصدر قرارات سلبية بشأن هيكلة مؤسستي الجيش والأمن، عملت على تفكيك المنظومة الأمنية والعسكرية، وساهمت في إذكاء الخلافات بين قياداتها.(مسعد الشرفي، 2021، ص125).

د- الحرب العسكرية: شنت قوات تحالف السعودية حرباً عسكريةً على اليمن منذ مارس 2015، استخدمت فيها كل أنواع

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الأسلحة الخفيفة والثقيلة والمحرمة (مسعد الشرفي، 2021، ص110)، في صورة واضحة من صور انتهاك سيادة الدولة في اليمن.

هـ- تواجد القوات الأجنبية في الأراضي اليمنية، إذ تعد حالة تواجد القوات الأجنبية في بعض المحافظات والموانئ والجزر اليمنية مظهراً من مظاهر الاحتلال العسكري وانتهاك سيادة الدولة اليمنية؛ كما هي في حالة: تواجد القوات السعودية في المهرة وحضرموت وفي المناطق اليمنية الحدودية مع السعودية، وتواجد القوات الإماراتية في بعض الموانئ والجزر اليمنية كميناء عدن وجزيرتي ميون وسقطرى، وتواجد القوات المصرية على مضيق باب المندب، وتواجد القوات الأمريكية في بعض المحافظات والمناطق اليمنية، ...وغيرها.

2- مظاهر سياسية: ومن أبرز الصور والشواهد في ذلك ما يأتي:

أ- غياب السيادة الشاملة، إذ إن من أهم متطلبات سيادة الدولة أن تكون السيادة شاملة، وغير قابلة للتجزئة (زيتون، 2014، ص218- 219)؛ أي أنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة، وفي جميع الأراضي على إقليمها دون استثناء. وهذا ما لم يتوفر في سيادة الدولة اليمنية؛ فبالإضافة إلى ضعف تطبيق القانون على جميع المواطنين في الدولة، وعدم شموليته كل المناطق اليمنية؛ فإن حالة الانقسام السياسي والجغرافي التي طرأت عقب الحرب على اليمن في العام 2015، جعل هناك أكثر من نظام سياسي ورئيس وحكومة ومؤسسات، متوزعة على كل أقاليم جغرافية منقطعة عن بعضها داخل الأراضي اليمنية، وهو ما يتناقض مع مبدأ السيادة الشاملة للدولة اليمنية.

ب- غياب السيادة المطلقة، كما أن من أهم متطلبات سيادة الدولة أن تكون السيادة مطلقة؛ وتعني أن لا يكون في داخل الدولة ولا في خارجها هيئة سلطتها أعلى من سلطة الدولة، أياً كان شكلها التنظيمي والإداري، فالهيئات الإدارية الدنيا تستمد سلطتها من الهيئات الإدارية العليا، وهذه الأخيرة تستمد سلطتها من القانون، والقانون من وضع الهيئة التشريعية أو البرلمانية ويستمد سلطته من الدستور، والدستور من صنع الأمة (زيتون، 2014، ص218،219). وهذا لم يتحقق في حالة الوضع السياسي اليمني، خاصة إذا ما نظرنا إلى حالة اليمن بعد العام 2011، حيث تم حكم اليمن بموجب المبادرة الخليجية، التي تجاوزت حدود صلاحيات التوافق بين المكونات السياسية إلى ما هو حق للشعب، فعلى سبيل المثال: نصت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية في النقطة الرابعة منها على أن "يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة"؛ وبهذا أصبحت المبادرة الخليجية فوق قانونية وفوق دستورية، دون ما أدنى شرعية شعبية لها، إذ لم يُستفت الشعب عليها ولم تتحول إلى إعلان دستوري.(الزنداني، 2015، ص51).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

تحول سيادة الدولة إلى سيادة الحاكم، فعلى الرغم من أن السيادة صفة في الدولة تمكنها من عدم الالتزام والتقيد إلا بمحض إرادتها في حدود المبدأ الأعلى للقانون وطبقاً للهدف الجماعي الذي تأسست لتحقيقه (رحيمة، 2014، ص29)؛ إلا أنها في اليمن أصبحت صفة لصيقة بشخص الحاكم، خاصة مع استحواذ السلطة التنفيذية (وبالتحديد سلطة رئيس الجمهورية) على بقية السلطات (تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية، 2006، ص15). الأمر الذي يعبر عن مظهر من مظاهر انتهاك السيادة الداخلية للدولة (سيادة القانون).

3- **مظاهر اقتصادية**، ومن أبرز الصور والشواهد في ذلك ما يأتي:

أ- تقييد الدولة بالانتفاع بثرواتها ومواردها الطبيعية، إذ إن من مقتضيات سيادة الدولة حريتها في التصرف الكامل والدائم في استثمار ثرواتها ومواردها على النحو الذي تراه مناسباً (انظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1803، بتاريخ 14 ديسمبر 1962؛ وانظر: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، المادتين 1، 2). وعلى الرغم من أن الدستور اليمني أكد على أن "الثروات الطبيعية –في اليمن– بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الإقليمية أو الامتداد القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ملك للدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة"(دستور الجمهورية اليمنية، 2001، المادة 8)؛ إلا أن الواقع العملي يظهر بأن السلطة اليمنية باتت مقيدة عن استثمار جانباً من ثرواتها الطبيعية. فعلى سبيل المثال، فإن اليمن تمتلك في مجال الثروة النفطية (106) قطاعاً نفطياً، منها (12) قطاعاً منتجاً، و(13) قطاعاً استكشافياً، و(81) قطاعاً مفتوحاً للاستكشاف، كما تمتلك (13) حوضاً رسوبياً في اليابسة والبحر، وما يتم إنتاجه من النفط في اليمن هو من حوضين رسوبيين فقط، أما بقية الأحواض الرسوبية والتي تعد المناطق المؤهلة لتكوين النظام البترولي لا تزال غير مستكشفه، باستثناء أنشطة استكشافية في بعضها، إضافة إلى أن أكبر حوضين رسوبيين لم تنفذ فيهما أعمال استكشافية (حوض جنوب الربع الخالي وحوض سقطرى)، بالرغم من أنهما مدرجين ضمن القطاعات المفتوحة، ولعل أهم سبب في ذلك يعود إلى بعض الضغوطات الخارجية التي تمارس ضد السلطة اليمنية، الأمر الذي يكشف ضعف سيطرة الدولة في اليمن على ثرواتها ومواردها الطبيعية (انظر: منتدى مجال، 2022، ص7)؛ كما يعتبر تأجير ميناء عدن لصالح مؤسسات دبي في العام 2008 من قبيل منع الاستثمار بالموارد الطبيعية، حيث أن تأجير الميناء لمدة (25) عاماً قابلة للتمديد كانت بمثابة تنازل عن نشاط الميناء لصالح ميناء جبل علي في الإمارات، الذي أصبح محطة مهمة في خطوط الملاحة البحرية عقب تدمير ميناء عدن وتوقيف نشاطه، ومن ثم احتلاله والسيطرة عليه من قبل الإمارات بعد العام 2015.(مركز الفكر الاستراتيجي، 2018، ص 2-6).

ب- التحكم الخارجي في المياه الإقليمية اليمنية، حيث أعطى القانون الدولي حق السيادة للدولة على مياهها الإقليمية

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N21 العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

(انظر: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1982، المادتين2، 3)، واعتبر أن أي تهديد بالقوة أو أي استعمال لها ضد سيادة الدولة الساحلية أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي"، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على وجه الخصوص (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، المادة 19/ أ). ومن هذا المنطلق، شهدت المياه الإقليمية اليمنية العديد من التدخلات الخارجية والتواجد العسكري الأجنبي التي قيدت الدولة اليمنية عن الاستفادة من المناطق المائية على إقليمها، كمثل ما هي عليه السواحل الجنوبية والغربية، وميناء عدن، وجزيرتي سقطرى وميون، الخاضعة للمصالح الإماراتية، ومضيق باب المندب.(مركز الفكر الاستراتيجي، 2018، ص4-6)

ج- الضغط الخارجي على الدولة من خلال المساعدات الأجنبية والقروض، حيث مثلت المساعدات الأجنبية التي اعتمدت عليها اليمن في تغطية موازنة الدولة –بالرغم من تواضعها–(انظر: تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، 2008، ص54) أداة فعالة للضغط على السياسية الخارجية لليمن والتدخل في شؤونها الداخلية، تسعى الدول المانحة من خلالها إلى الإبقاء على مصالحها السياسية والاقتصادية في اليمن، والتأثير على سياسة اليمن الخارجية.

وعلى سبيل المثال، فقد ساهمت القروض التي قدمها البنك وصندوق النقد الدوليين في تعميق حالة التبعية للخارج، المتمثلة في: تبعية اقتصادية بسبب العجز عن تسديد المديونية، وتبعية غذائية ناتجة عن انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في تأمين الغذاء، وتبعية أمنية ناجمة عن حالة التمزق الداخلي والاعتماد على الأمن الخارجي وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما انعكس سلباً على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي اليمني، وتقليص دور الدولة على أراضيها، وما ترتب عليها من مشكلات اجتماعية وأمنية إثر الضغط على النظام باتخاذ قرارات تتلائم مع النظرية الاقتصادية الرأسمالية التي لا تصلح أصلاً للتطبيق في البلدان النامية كاليمن، مثل اتفاقية التجارة العالمية (الجات) (بلعور، 2010م، ص ص9،10)، أو تتعارض مع خصوصيات المجتمع كفرض نظام الكوتا النسائية الذي يخصص نسبة معينة للنساء في مناصب المؤسسات الرسمية والهيئات المدنية.(الزنداني، 2015، ص66،67).

المطلب الثاني: تداعيات الصراعات العربية على سيادة الدولة في اليمن.

تنطلق فلسفة تأثير الصراعات العربية على سيادة الدولة في اليمن من منطلق نظرية تقسيم الدول في النظام العالمي الجديد إلى: دول مركزية تجمع بين المال والقوة، ودول المحيط –الدول الهامشية الضعيفة– التي تدور في فلك دول المركز؛ وبالتالي فإن النظرية السياسية الخارجية للدول تفسر على أنها علاقات قائمة بين الدول المهيمنة (دول المركز) والدول الهامشية (دول المحيط)، وتلك العلاقات ترتكز –حسبه هذه النظرية– على علاقات القوة وليس على علاقات الحق القانوني، بحيث تطغى من خلالها الدول القوية على الدول الضعيفة.(الزنداني، 2015، ص16-19).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ونظراً لهشاشة وضع الدولة في اليمن (انظر: تقارير صندوق السلام العالمي، مؤشر الدول الهشة للسنوات 1990– 2022)، فإن اليمن تُصنف في قائمة دول المحيط، التي تؤثر عليها الصراعات الخارجية بشكل أكبر، في علاقات تأثير أحادية الجانب –في الواقع– وليست علاقات اعتماد متبادل كما هي طبيعة العلاقات الدولية من الناحية القانونية (أبو زيد، 2013، ص73)، خاصة أن دول المحيط –واليمن إحداها– دول ضعيفة "غير قادرة على حماية كيانها الداخلي من التهديدات الخارجية"(الكعبي، 2014، ص30)؛ وهو ما جعل اليمن عرضة للتأثيرات الخارجية في سبيل رعاية مصالح الدول الأقوى وتعزيز نفوذها في الأراضي اليمنية، خاصة في علاقة اليمن مع جيرانها من دول الخليج عموماً، والسعودية على وجه الخصوص، والتي تجمع تلك العلاقة تفاعلات سياسية وثقافية وتاريخية واقتصادية وجوار جغرافي؛ حيث أن تلك التفاعلات المختلفة جعلت السعودية حريصة على إجهاض أي مشروع سياسي في اليمن يمكن أن يحد نفوذها في الأراضي اليمنية(الوشلي، 2019)، خاصة في ظل تنامي العلاقة بين اليمن (حركة أنصار الله) وإيران. والحال نفسه مع بقية الدول العربية بدرجه أقل، كمصر –مثلاً– التي تسعى للتأثير على القرار السياسي، نتيجةً لحاجتها في السيطرة على الممرات المائية، حيث أن مصر تسيطر على قناة السويس في حين تسيطر اليمن على ممر باب المندب.(الزويري؛ وآخرون، 2019، ص5).

وهكذا، فقد انعكست التحولات السياسية العربية على اليمن كطرف ضعيف من أطراف التفاعلات العربية، حيث مثلت تلك التحولات التي طرأت على الإقليم العربي منعطفات سياسية خطيرة على الدول العربية، وتسببت بمزيد من الصراعات البينية، إثر تراجع في مركزية النظام الإقليمي العربي، وتواجد أكثر لقوى إقليمية ودولية في المنطقة؛ كما أن ظهور وتعمق تكتلات عربية جديدة مع دول غير عربية كان بمثابة انشقاق عربي آخر يضاف إلى قائمة التمزق والتفرق العربي؛ حيث شهد الإقليم العربي العديد من الصراعات البينية ذات الامتداد الخارجي، أبرزها: حرب الخليج الأولى والثانية نهاية ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي؛ والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وثورات الربيع العربي التي بدأت في العام 2010م، وكلها أحداث كان لها تداعيات سلبية على اليمن، وسيادتها.

كما فتحت الصراعات العربية الباب أمام إسرائيل لتلعب دوراً تخريبياً كبيراً في المنطقة العربية عموماً، واليمن على وجه الخصوص، إذ سعت إسرائيل جاهدة إلى تعميق الخلافات العربية، وقمع وإعاقة الحركات والمشاريع السياسية المقاومة لها في المنطقة، لصالح الصهيونية العالمية، وهو ما يفسر التدخل الإسرائيلي لمساندة تحالف السعودية في حربها على اليمن؛ حيث يُصنف كثيرٌ من المتابعين أن الحرب الدائرة في اليمن منذ العام 2015 هو صراع دولي إقليمي بين روسيا والصين وحلفائهما في المنطقة بقيادة إيران من جهة، والغرب وإسرائيل وحلفائها في المنطقة بقيادة السعودية من جهة أخرى (موقع سي إن إن الأمريكي، https://arabic.cnn.com/).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

إجمالاً؛ انعكست تلك المتغيرات والتفاعلات الإقليمية الجيوستراتيجية وغيرها على طبيعة العلاقات بين الدول العربية، وعمقت الصراعات فيما بينها، وهو ما انعكس على طبيعة التفاعل بين القوى المحلية اليمنية في الداخل، التي اتسمت بالتفاعلات الصراعية، وذلك لأسباب تتعلق بأهمية الموقع الجغرافي لليمن، وبتفاعلات وتقاطعات النفوذ الجيوستراتيجي للفاعلين الإقليميين وحضورهم في المشهد السياسي اليمني (الشاعري، 2018، ص13)؛ أي "أن المأزق اليمني وإن كان ينبع من داخل الحدود الوطنية الذي صنعته مسببات وعوامل داخلية، إلا أن تفاقم الخلافات ووصولها إلى الحرب العسكرية بين أطرافها كان بفعل الأبعاد الخارجية".(المركز العربي للأبحاث، 2019، www.arab48.com).

كما أن الصراعات العربية ولدت ضعفاً في بنية الأمن القومي العربي، ومن ثم ضعفاً في مواجهة السياسة العالمية الجديدة. ونتيجة لذلك، أصبحت اليمن –بحكم موقعها الجغرافي– باباً مفتوحاً للأجندات والأطماع الأجنبية؛ حيث شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تحولات جذرية أثرت على النظام الدولي، والإقليمي بشكل خاص، وقادت القوى العظمى إلى تحقيق أهداف التوسع والسيطرة في الإقليم العربي من خلال تحالفات سياسية وعسكرية واقتصادية جديدة في المنطقة العربية (مسعد الشرفي، 2021، ص132-133). الأمر الذي انعكس على سيادة الدولة في اليمن، وحقها في القرارات السيادية، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات المستخدمة في الصراعات العربية، والتي من أبرزها ما يأتي:

أولاً: الأداة السياسية.

تتضمن سيادة الدولة في اليمن الحفاظ على الكيان السياسي للدولة بشقيه الداخلي والخارجي. يتعلق الشق الداخلي بالنظام السياسي والاستقرار والمشاركة السياسية والديمقراطية والشرعية ونفوذ السلطة وهيبتها، وهي عناصر قد تدعم النظام أو تضعفه، وغيابها يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي والفوضى وتقويض وانتهاك سيادة الدولة؛ أما الشق الخارجي فيتمحور حول علاقة الدولة بجيرانها ومحيطها الإقليمي والدولي، ويتصل ذلك بسياسات دول الجوار وطبيعة العلاقة معها، وبنية النظام الدولي وتوجهاته ودرجة الاعتراف باليمن وأدوارها الخارجية، وهي عناصر تنعكس على سيادة الدولة سلباً أو إيجاباً.(العثماني، 2023، ص13.).

وسواء كان الحديث عن السيادة الداخلية أو الخارجية في اليمن، فقد أثر الأداة السياسية للصراعات العربية على كليهما من خلال استخدام بعض الأساليب السياسية، يمكن أن نوجز أهمها في الآتي:

1- التخريب السياسي.

انعكست الصراعات العربية على الأحداث السياسية التي حصلت في اليمن منذ العام 1990، وأدت إلى إفشال

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أو عرقلة التحولات السياسية فيها، في صورة من صور انتهاك سيادة الدولة والتدخل في شؤونها الداخلية. فعلى سبيل المثال، انعكست حالة الصراعات بين الدول العربية على تباين مواقفها من الوحدة اليمنية التي أُعلنت في العام 1990م، ومثّل هذا التباين أداة سياسية حادة أضعفت مشروع الوحدة وغيرت من مسارها؛ حيث وقفت دول عربية –كالعراق والسودان وقطر– مع مشروع الوحدة اليمنية، بينما ناهضت دول عربية أخرى –كالسعودية والكويت– ذلك المشروع وحاولت تشويهه، خاصة بعد موقف اليمن المساند للعراق في حرب الخليج الثانية(عباس، 2021، ص2– 14)؛ وعلى نفس المثال السابق، كان الحال في المواقف المتباينة للدول العربية من ثورة فبراير 2011؛ حيث وقفت دول عربية مع الثورة كقطر، بينما وقفت دول أخرى ضدها كالسعودية؛ وأدى ذلك التباين إلى دعم الثورة من جهة والثورة المضادة من جهة أخرى، مما تسبب في إذكاء الصراع السياسي في الداخل اليمني وانهاء المطالبات الثورية بتسوية سياسية بعيداً عن الهدف الأساس من الثورة، والمتمثل في تدمير الطبقة الاجتماعية للنظام وتكوين طبقة اجتماعية جديدة كشرط أساسي لإحداث التغيير الإيجابي المصاحب للثورة (أوصيف، 2021، ص37).

2- تدويل القضايا السياسية المحلية.(*)

نتيجةً للصراعات العربية، وما لحق بها من انعدام التكامل والتنسيق المشترك، وغياب جامعة الدول العربية عن أداء دورها فيما يتعلق بالوضع في اليمن، فقد كانت الأزمات السياسية في اليمن عرضة للتدويل، خاصة مع انتقال مركز القيادة الإقليمية من أيدي عربية كمصر والعراق والسعودية وسوريا إلى أطراف وقوى غير عربية كإسرائيل وإيران وتركيا. وهو ما جعل توازن القوى الاستراتيجي في المنطقة يميل لصالح قوى عدوانية كإسرائيل، أو منافسة لقوى عربية كالسعودية ومصر المنافستين لإيران وتركيا (أبو زيد، 2013، ص88)؛ الأمر الذي عكس طبيعة التعامل العربي مع الأزمات السياسية في اليمن، إذ إن اختلاف مواقفها حول الوضع في اليمن فتح الباب أمام القوى الأجنبية للتدخل في الشؤون اليمنية لصالح أطماعها الاستعمارية. ففي حالة المبادرة الخليجية التي تقدمت بها دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2011 لحل الأزمة اليمنية، والتي أدخلت في رعايتها أيضاً دولاً أخرى كالولايات المتحدة وبريطانيا، وهي الدول ذاتها التي عملت على تعقيد الأزمة اليمنية، وتدويلها، إلى أن انتهي المطاف باليمن إلى إدراجها تحت البند السابع للأمم المتحدة في العام 2013، كدولة غير كاملة السيادة.

ثانياً: الأداة الاقتصادية.

تعتبر الأداة الاقتصادية من أقدم أدوات الصراع للتأثير على السياسة الخارجية لأي دولة، وقد زادت أهميتها مع

* – يقصد بالتدويل هنا "Internationalization"، توسيع نزاع –كان محدوداً مكانياً– بمشاركة مباشرة أو غير مباشرة لدول أخر غير الدول المتحاربة الأصلية. بمعنى نقل ملف معين داخلي للدولة وتحويله إلى أمر دولي، يوضع بين يدي دول عدة أو المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة. (سُعيفان، 2004، ص87).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

تزايد أهمية المتغيرات والعوامل الاقتصادية منذ تسعينات القرن الماضي في ظل تفرد المشروع الغربي الرأسمالي على التجارة في العالم (السيد، 2022، ص42)؛ حيث انعكست الأوضاع الاقتصادية على القرار السيادي في اليمن، الأمر الذي فتح المجال أمام التدخلات الأجنبية، وحجم من قدرة الدولة في مواجهة المخاطر الخارجية، ومن أبرز الوسائل المستخدمة في إطار الأداة الاقتصادية ما يأتي:

1- القروض والمساعدات

أثرت الصراعات العربية، وما صاحبها من ضعف التنسيق والتبادل الاقتصادي العربي، وهجرة رأس المال العربي إلى البنوك الغربية على الاقتصاد في اليمن، وألقت بثقلها على سيادة الدولة؛ إذ إن المال العربي الذي وضع في البنوك الغربية لم يتحول إلى رأسمال ذات طبيعة إنتاجية بل تحول إلى وسيلة سيطرة من قبل الدول الغربية على الدول العربية عموماً، واليمن على وجه الخصوص؛ حيث أن الحالة الاقتصادية المتدهورة في اليمن جعلت النظام السياسي فيها يلجأ إلى طلب القروض والمساعدات من الدول المانحة، واعتمدت عليها بشكل أساس، حتى زادت المعونات وتصاعدت الديون بشكل كبير، أثرت على حرية امتلاك القرار السيادي للدولة. ففي العام 1995 بلغت الديون الخارجية على اليمن (6,212) مليار دولار وتصاعدت إلى (7,055) مليار دولار في العام 2015، ثم ارتفعت ثلاثة أضعافها حتى العام 2019، بلغت 77%، أي بزيادة 22% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام 2014.(انظر: تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2019).

كما يوضح الجدول رقم (1) أبرز الجهات المانحة لليمن في المساعدات الإنمائية خلال السنوات 2010-2018، ومدى اعتماد اليمن على المساعدات الخارجية لتغطية احتياجاتها، والتي مثّلت أداة فعالة للتأثير على سيادة الدولة في اليمن لخدمة أهداف السياسة الخارجية للدول المانحة، التي سعت لتحقيقها من خلال: الإبقاء على مصالحها الاقتصادية وتعزيز سلطة الأنظمة الحليفة لها، والتأثير على السياسة الخارجية لليمن، خاصة في ظل عجز اليمن عن سداد ديونها، الأمر الذي أدخل اليمن في التبعية السياسية والاقتصادية للدول المانحة؛ وكما يلاحظ من خلال جدول بيانات الدول المانحة رقم (1) أن أكثر الدول المانحة لليمن هي أكثر الدول تدخلاً في شؤونها الداخلية.

الجدول (1): الجهات المانحة الرئيسية للمساعدة الإنمائية الرسمية لليمن 2010- 2018.
(بالمليون دولار أمريكي).

المانح / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أمريكا	103	112	191	251	152	216	330	621	627

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N21 العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

البنك الدولي	222	35	61	256	365	–	50	1,083	190
الإمارات	43	54	32	10	–	1,234	20	23	607
ألمانيا	44	123	79	97	117	116	127	260	277
الصندوق العربي	79	344	74	257	129	133	6	1	10
الاتحاد الأوروبي	57	63	75	117	115	55	26	101	172
بريطانيا	31	55	49	62	11	215	99	144	51

المصدر: الإسكوا؛ وآخرون، أقل البلدان العربية نمواً: تحديات وفرص التنمية، الأمم المتحدة، ص109.

ومن أبرز الأمثلة على استخدام المعونات في الضغط على السياسة الخارجية للدولة في اليمن: ما حدث من ضغط على اليمن بعد أن امتنعت عن التصويت على عدد من القرارات المتعلقة بالغزو العراقي للكويت، وصوتت ضد القرار الذي يجيز استخدام القوة هناك –بوصفها عضواً ممثلاً عن الإقليم العربي في مجلس الأمن–؛ حيث عملت دول الخليج والولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات تأديبية لليمن للضغط على سياستها وإفشال مشروع الوحدة اليمنية الوليد –آنذاك– من خلال العزلة الدبلوماسية مع جيرانها وقطع المساعدات والمعونات، وطرد العمالة الأجنبية المتواجدة في الخليج عموماً، والسعودية على وجه الخصوص (أبو طالب، 1994، ص303-304؛ و المعهد العالي للدراسات الدولية، 2010، ص2).

ومن الأمثلة أيضاً على الضغوط التي تمارسها الدول المانحة على اليمن والتي أدخلتها في حالة التبعية الاقتصادية: دخول اليمن في اتفاقية التجارة العالمية (الجات)؛ فعلى الرغم من أن الاتفاقية تحمل نقاط إيجابية بشكلها العام؛ إلا أنها لا تصلح للتطبيق في بلد نامي كاليمن، حيث انعكست بشكل سلبي على مصالحها، خاصة على المواد الغذائية المستوردة التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى استنزاف موارد الدولة بشكل هائل، كونها تستورد متطلباتها واحتياجاتها بكميات كبيرة ونفقات عالية؛ وبالمقابل، فإن صادراتها لا تغطي إلا نسبة قليلة جداً من وارداتها، وهو ما أدى إلى مزيد من العبء على ميزان المدفوعات لليمن. (كليب، 2002).

أما في الجانب الزراعي، فإن تخفيض الرسوم الجمركية وإعانات التصدير التي يتم منحها للمنتجات الزراعية فتح المجال أما الواردات الزراعية من الخارج، مما أثر على الإنتاج الزراعي في اليمن(كليب، 2002). أما من الناحية الدينية، فإن التعامل مع الجهات المانحة عموماً، وصندوق النقد والبنك الدوليين على وجه الخصوص يعتبر من قبيل

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

التعاملات الربوية، وهذا يتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية (دين الدولة) ونصوص الدستور اليمني التي اعتمدت المبدأ الإسلامي في تحريم التعاملات الربوية.(انظر: دستور الجمهورية اليمنية، المواد 2، 3، 7).

2- الشركات التجارية والمنظمات الإنسانية.

أُستخدمت فروع الشركات التجارية والمنظمات الإنسانية العاملة في اليمن كأداة من أدوات الصراع، وأفرزت انعكاسات خطيرة على سيادة الدولة اليمنية، فمن ناحية فقدت الحكومة اليمنية القدرة الرقابية على الأنشطة التجارية والإنسانية التي تمارسه الشركات والمنظمات الإقليمية والعالمية داخل الأراضي اليمنية، ومن ناحية أخرى عملت تلك الشركات والمنظمات على استقطاب هيئات وأشخاص يمنية تعمل لصالح دولها؛ ولم تكتف بتحويل سيادة الدولة وأقاليمها إلى دوائر نفوذ، بل أصبحت أيضاً تمارس مختلف أساليب الضغط والمساومة على السلطة السياسية والتأثير على صانعي القرار (سمير، 2016، ص7)، من خلال دعم حركات وجماعات وشخصيات يمنية سياسية ودينية وعسكرية بارزة في المجتمع. 2009 (الظاهري، 2010، ص169).

ثالثاً: الأداة العسكرية والأمنية.

أدت الصراعات العربية إلى التدخل العسكري الأجنبي في اليمن؛ حيث مثلت الحرب الدولية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 2000م سابقة خطيرة في العلاقات الدولية باعتبارها ساهمت في ابتداع شرعية دولية موازية تقوم على قانون الهيمنة بدلاً من شرعية الأمم المتحدة التي تقر بمبدأ التساوي في السيادة بين الدول (سمير، 2016، ص8)، واستغلت الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة الاتفاقات الدولية في الحرب على الإرهاب لتبرير تواجد قواتها على الأراضي والمياه اليمنية (هيل؛ وآخرون، 2013)؛ كما هو حال التواجد العسكري الأجنبي على الأراضي اليمنية بشكل عام.

وفي ظل تردي العلاقات بين الدول العربية وضعف التنسيق العسكري والأمني المشترك بينها، فقد شكلت عمليات القرصنة البحرية المسلحة في منطقة بحر العرب وخليج عدن تهديداً لحركة الملاحة الدولية، بحيث استخدمت عملية القرصنة البحرية ذريعة لتواجد القوات الأجنبية في المياه اليمنية، وتحديداً منذ العام 2001. (أبو زيد، 2013، ص82).

كما مثلت الحرب العسكرية على اليمن في العام 2015، بقيادة السعودية أسوأ صور انعكاسات الصراع العربي على سيادة الدولة في اليمن، حيث شاركت فيه عدد من الدول العربية والأجنبية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الدعم اللوجستي وبيع الأسلحة.(مسعد الشرفي، 2021، ص110-111)؛ وعلى إثر ذلك لازال التواجد العسكري الأجنبي شاهداً حياً على انتهاك سيادة الدولة في اليمن؛ حيث تتواجد القوات السعودية في محافظة المهرة

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

والمناطق المتاخمة لحدودها، بينما ركزت القوات الإماراتية سيطرتها على امتداد الشريط الساحلي الحيوي، وبعض الجزر كجزيرتي سقطرى وميون، وميناء عدن (مركز الفكر الاستراتيجي، 2018، ص4-5)، كما هو تواجد القوات الأمريكية والبريطانية في عدد من المحافظات اليمنية مثل عدن وحضرموت.

وإلى جانب الأداة العسكرية المباشرة في انتهاك سيادة الدولة في اليمن، فقد عملت أطراف خارجية على إضعاف المؤسستين العسكرية والأمنية من خلال مجموعة من الوسائل التي تعد تدخلاً واضحاً في الشؤون الداخلية وانتهاكاً لسيادة الدولة، ومن أهم تلك الوسائل ما يأتي:(العثماني، 2023، ص100- 112)

1- إحداث الانشقاقات في صفوف القوات المسلحة والأمن: حيث اتسمت تكوينات المؤسستين العسكرية والأمنية بضعف المؤسساتية، وارتباطها بشخصيات فردية لها ارتباطات خارجية، مما أدى إلى ضعف الرقابة وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في أوساطهما، والانقسامات البينية وفقاً لتوجه تلك القيادات. فعلى سبيل المثال كانت قرارات ألوية الجيش اليمني تتبع شخصيات معينة في الدولة، كالحرس الجمهوري والقوات الخاصة التابعة لعلي عبدالله صالح ونجله، والفرقة الأولى مدرع التي كانت تتبع علي محسن الأحمر... وهو ما تسبب بحرب أهلية عقب ثورة فبراير 2011؛ أما بعد العام 2015، فقد تسببت الحرب بانقسامات أكثر في وسط الجيش اليمني، حيث يتبع كل فصيل منه لفصيل سياسي معين.

2- الإشراف الخارجي على هيكلة الأمن والجيش خلال فترة المرحلة الانتقالية برئاسة "عبدربه منصور هادي" خلال الفترة 2011- 2014، حيث ظهر جلياً أن عملية الهيكلة كانت تتم وفقاً لاستراتيجية مصالح الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية، والولايات المتحدة والسعودية على وجه الخصوص، بعيداً عن العمل المؤسسي الذي يخدم مصلحة وتماسك الجيش والأمن.

3- استنزاف المؤسستين العسكرية والأمنية بحروب وصراعات متعددة، فقد كان الدعم الخارجي والارتباطات الأجنبية أحد أهم أسبابها؛ حيث شهدت اليمن العديد من الصراعات العسكرية المسلحة منذ العام 1990م، وهي وإن كانت تبدو في الظاهر صراعات بين المكونات المحلية اليمنية، إلا أن لها من يساندها ويدعمها من الخارج، فكل الصراعات المسلحة لم تكن إرادة خالصة للأطراف اليمنية المتصارعة، وإنما جاء جزء كبير منها نتيجة لامتداداتها الإقليمية والدولية؛ فحرب الانفصال في العام 1990م نشبت بين قطبي النظام اليمني (حزب المؤتمر، والحزب الاشتراكي) وكان للطرفين دعم وإسناد عربي وأجنبي؛ كما هو الحال في الحروب الست التي شنها النظام اليمني على الحوثيين (أنصار الله) في صعدة (2001- 2010)؛ كذلك الحال نفسه في الحرب الدائرة في اليمن والتي أعلنها تحالف السعودية في العام 2015.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الخاتمة والنتائج:

من خلال ما تقدم من مناقشة وتحليل واقع سيادة الدولة في اليمن وتأثير الصرعات العربية عليها، فقد خلُصت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيتين اللتين اعتمدت عليهما الدراسة، وهما:

الفرضية الأولى: "أثرت الصراعات العربية على سيادة الدولة في اليمن، حيث مثلت اليمن الحلقة الأضعف في منظومة التفاعلات العربية المختلفة"؛ فقد كانت اليمن ضمن دول المحيط الهامشية والضعيفة التي تتأثر بشكل مباشر بالتفاعلات الحاصلة بين دول المركز العربي؛ وذلك نتيجة لحالة الضعف الاقتصادي والصراعات السياسية التي شهدتها اليمن والتي انعكست على قدرة الأنظمة المتعاقبة على فرض سيادة القانون في الداخل، وحماية الدولة من أي تهديدات خارجية.

الفرضية الثانية: "هناك علاقة طردية بين حدة الصراعات العربية ومستوى التأثير على سيادة الدولة في اليمن"، فكلما زادت حدة الصراعات العربية ارتفع مستوى التهديد على سيادة الدولة في اليمن، خاصة في الفترة من 2011– 2022، والتي شهدت فيها اليمن صراعات سياسية وعسكرية فتحت المجال لفاعلين إقليميين ودوليين لتحقيق مصالحها في الأراضي اليمنية والتدخل في شؤون اليمن الداخلية.

كما خلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- إن اليمن –وفقاً للإطار القانوني– تُوصف ضمن الدول ناقصة السيادة، سواء السيادة الداخلية والمتمثلة في ضعف سيادة القانون، أو السيادة الخارجية. وقد كان للصراعات العربية الأثر الكبير في ذلك، والتي سمحت للتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية اليمنية، وتدويل قضاياها، وتواجد القوات الأجنبية على أراضيها.
- مثلت دول الجوار، والسعودية على وجه الخصوص الدور الأكبر في التأثير على سيادة الدولة في اليمن –مقارنة بدول عربية أخرى– وذلك نتيجة للقواسم المشتركة بين البلدين كالتقارب في الجغرافيا والأصل التاريخي والعادات والتقاليد الاجتماعية. وهذا على خلاف الأصل الذي يفترض زيادة حالة التعاون والتنسيق المشترك كلما كانت العوامل المشتركة أكثر؛ ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المختلفة، هي مجمل قضايا الصراعات العربية، أبرزها: اختلاف الأنظمة السياسية (جمهوري، ملكي)، وتباين التحالفات الخارجية.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يأتي:

- ضرورة إنهاء حالة الانقسام والصراع الداخلي، التي تمثل العائق الأكبر أمام قدرة النظام السياسي في فرض سيادة

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

القانون ومواجهة التحديات الخارجية.

- تفعيل النظام المؤسسي وفرض سيادة القانون في الداخل اليمني هو الطريق الآمن لحفظ حقوق اليمنيين جميعهم جماعات وأفراد، وبما يعزز من مبدأ الولاء الوطني لديهم، ويضمن التفافهم حول المشروع الوطني الجامع، والدفع في اتجاه مقاومة التهديدات الخارجية، والحفاظ على سيادة الدولة.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

قائمة المراجع.

أولاً: المواثيق والدساتير والقرارات:

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1982.
- برتوكول الإسكندرية، 1944.
- دستور الجمهورية اليمنية، 2001.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1803، بتاريخ 14 ديسمبر 1962.
- ميثاق الأمم المتحدة.
- ميثاق جامعة الدول العربية.

ثانياً: التقارير والنشرات:

- الإسكوا؛ وآخرون. (2020). أقل البلدان العربية نمواً: تحديات وفرص التنمية، الأمم المتحدة, بيروت.
- تقارير صندوق السلام العالمي. (2013– 2020). مؤشر الدول الهشة.
- تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية. (2006). اليمن، تقييم الفساد في اليمن، أعد التقرير: منظمة شركاء التنمية الريفية في اليمن.
- تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية. (2008؛ 2016؛ 2019). المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

ثالثاً: الكتب:

- بدوي، محمد طه. (1972). مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت.
- الزنداني، أحمد عبدالواحد. (2015). الحوار الوطني في اليمن مقترحاً أمريكياً، مركز البحوث للدراسات السياسية والاستراتيجية، صنعاء.
- زيتون، وضاح. (2014). معجم المصطلحات السياسية، دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- سُعيفان، أحمد. (2004). قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي– إنجليزي– فرنسي، مكتبة لبنان، بيروت.
- العثماني، مشير عبدالقوي. (2023). الأمن القومي اليمني (مقاربة تطبيقية: المقومات، التهديدات، الحماية)، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- قحطان، طارش محمد. (2006). الحقوق والحريات في اليمن 1900–2005، مجلد2، دار الروافد للطباعة، صنعاء.
- يوسف أحمد، أحمد. (1996). الصراعات العربية– العربية 1945–1981: دراسة استطلاعية، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

رابعاً: لأطروحات والرسائل العلمية

- أوصيف، بلال. (2021). الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- بلعور، مصطفى. (2010). التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988– 2008)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بن يوسف خدة، الجزائر.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

- خيرالله، بوكعبان محمد. (2015). أثر البعد الحضاري على الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، الجزائر.
- رحيمة، لدعش. (2014). سيادة الدولة وحقها في مباشرة التمثيل الدبلوماسي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر.
- عبدو، حسن. (2010). النظام العالمي ومستقبل الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في التاريخ والعلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، فلسطين.
- الكعبي، سامي صالح. (2014). مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة: دول النظام الإقليمي العربي أنموذجاً 1991- 2013، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- كليب، علي سيف. (2002). الآثار الاقتصادية الكلية للديون الخارجية لليمن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- مسعد الشرفي، محمد أحمد علي. (2021). المفاوضات الدبلوماسية ودورها في إدارة الأزمة السياسية الدولية: دراسة حالة الأزمة السياسية اليمنية 2011-2016، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، صنعاء.
- الوشلي؛ ماجد أحمد يحيى. (2019). العلاقات اليمنية السعودية بين السيادة والوصاية (1974-2014)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، لبنان.

خامساً: المجلات العلمية والدراسات:

- أبو زيد، أحمد محمد. (2013). معضلة الأمن اليمني- الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، مجلة المستقبل العربي، العدد 414، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أبو طالب، حسن. (1994). الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الزويري، محجوب؛ وآخرون. (2019). الخليج ومستقبل الدولة في اليمن: تقرير عن حلقة نقاشية بعنوان "الخليج ومستقبل الدولة في اليمن"، مركز دراسات الخليج، جامعة قطر.
- سمير، حيمياز. (2016). إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الحوار الثقافي، العدد1، مجلد 5، جامعة عبدالحميد بن باديس، الجزائر.
- السيد، أميرة. (2022). الحروب الهمجية: أداة لإدارة الصراع الروسي- الغربي حول أوكرانيا، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 29، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.
- الشاعري، ورد مساعد. (2018). الحرب على اليمن واشكاليات التحالف العربي، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مصر.
- الظاهري، محمد محسن. (2010). الحكم المحلي في إطار المجتمع والدولة في اليمن: إشكالاته ومآله، في: اليمن 2010: سيناريوهات المستقبل، مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية- مكتب اليمن.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

- عباس، أمين ياسين. (2021). الموقف العربي والدولي من قضية الوحدة اليمنية 1972– 1979، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد22، العدد 1، جامعة البصرة، العراق.
- العفوري، عبدالواحد. (2014). أوضاع إدارة الحكم وأثرها في التنمية في اليمن، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- محمد الحمران. (2022). الأهمية الجواستراتيجية للبحار والجزر اليمنية في الأمن القومي اليمني والعربي، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=80244.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2019). الأزمة اليمنية ومستقبل الأمن الإقليمي العربي، قطر.
- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. (2018). مستقبل النفوذ الإماراتي في اليمن (تقدير موقف)، تركيا، www.Fikercenter.Com.
- المعهد العالي للدراسات الدولية. (2010). تقرير العنف في اليمن، العدد 1، جنيف.
- منتدى مجال. (2022). معادلة حماية الثروة النفطية.. نقطة تحول في مسار الأزمة اليمنية، منتدى مجال، صنعاء.
- هيل، جيني؛ وآخرون. (2013). اليمن: الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع، المعهد الدولي للشؤون الدولية، لندن، بريطانيا.

سادساً: لشبكة العنكبوتية:

- موقع سي إن إن الأمريكي، https://arabic.cnn.com/.
- موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، قرارات مجلس الأمن. www.osesgy.unmissions.org.

References:

First: Charters, Constitutions and Decisions:

• Ittifāqīyat al-Umam al-Muttaḥidah li-Qānūn al-biḥār, 1982.
• brtwkwl al-Iskandarīyah, 1944.
• Dustūr al-Jumhūrīyah al-Yamanīyah, 2001.
• al-‘ahd al-dawlī al-khāṣṣ bi-alḥuqūq al-iqtiṣādīyah wa-al-Ijtimā‘īyah wa-al-thaqāfīyah, 1966.
• qarār al-Jam‘īyah al-‘Āmmah lil-Umam al-Muttaḥidah raqm 1803, bi-tārīkh 14 Dīsimbir 1962.
• Mīthāq al-Umam al-Muttaḥidah.
• Mīthāq Jāmi‘at al-Duwal al-‘Arabīyah.

Second: Reports and Bulletins:

• al’skwā ; wa-ākharūn. (2020). aqall al-buldān al-‘Arabīyah nmwan : taḥaddiyāt wa-furaṣ al-tanmiyah, al-Umam al-Muttaḥidah, Bayrūt.
• Taqārīr Ṣundūq al-Salām al-‘Ālamī. (2013-2020). Mu’ashshir al-Duwal al-hashshah.
• taqrīr al-Wakālah al-Amrīkīyah lil-Tanmiyah. (2006). al-Yaman, Taqyīm al-fasād fī al-Yaman, a‘adda al-taqrīr : Munaẓẓamat Shurakā’ al-tanmiyah al-rīfīyah fī al-Yaman.
• Taqārīr Wizārat al-Takhṭīṭ wa-al-ta‘āwun al-dawlī al-Yamanīyah. (2008 ; 2016 ; 2019). al-mustajaddāt al-iqtiṣādīyah wa-al-Ijtimā‘īyah fī al-Yaman.

Third: Books:

• Badawī, Muḥammad Ṭāhā. (1972). madkhal ilá ‘ilm al-‘Alāqāt al-Dawlīyah, Dār al-Nahḍah al-

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ص.ص481-506 ISSN: 2958-8537 Issue: N21
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

‘Arabīyah, Bayrūt.
• al-Zandānī, Aḥmad ‘bdālwāḥd. (2015). al-Ḥiwār al-Waṭanī fī al-Yaman mqtrḥan amrykyan, Markaz al-Buḥūth lil-Dirāsāt al-siyāsīyah wa-al-Istirātījīyah, Ṣan‘ā’.
• Zaytūn, Waḍḍāḥ. (2014). Mu‘jam al-muṣṭalaḥāt al-siyāsīyah, Dār Usāmah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘. ‘Ammān, al-Urdun.
• su‘yfān, Aḥmad. (2004). Qāmūs al-muṣṭalaḥāt al-siyāsīyah wa-al-dustūrīyah wa-al-dawlīyah : ‘rby-injlyzy-Faransī, Maktabat Lubnān, Bayrūt.
• al-‘Uthmānī, Mushīr ‘bdālqwy. (2023). al-amn al-Qawmī al-Yamanī (muqārabah taṭbīqīyah : al-Muqawwimāt, al-tahdīdāt, al-Ḥimāyah), al-Maktabah al-‘Ālamīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, al-Qāhirah.
• Qaḥṭān, Ṭārish Muḥammad. (2006). al-Ḥuqūq wa-al-ḥurrīyāt fī al-Yaman 1900-2005, mjld2, Dār al-Rawāfid lil-Ṭibā‘ah, Ṣan‘ā’.
• Yūsuf Aḥmad, Aḥmad. (1996). al-ṣirā‘āt al‘rbyt-al-‘Arabīyah 1945-1981 : dirāsah istiṭlā‘īyah, al-Ṭab‘ah 2, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-‘Arabīyah, Bayrūt.

Fourth: Dissertations and Theses Scientific:

• awṣyf, Bilāl. (2021). al-ṣirā‘ al-qabalī wa-ishkālīyat binā’ al-dawlah fī Lībiyā ba‘da 2011, uṭrūḥat duktūrāh fī al-‘Ulūm al-siyāsīyah, Kullīyat al-Ḥuqūq wa-al-‘Ulūm al-siyāsīyah, Jāmi‘at Muḥammad Būḍyāf, al-Jazā’ir.
• bl‘wr, Muṣṭafá. (2010). al-taḥawwul al-dīmuqrāṭī fī al-nuẓum al-siyāsīyah al-‘Arabīyah : dirāsah ḥālat al-niẓām al-siyāsī al-Jazā’irī (1988-2008), uṭrūḥat duktūrāh fī al-‘Ulūm al-siyāsīyah, Kullīyat al-‘Ulūm al-siyāsīyah, Jāmi‘at ibn Yūsuf Khaddah, al-Jazā’ir.
• khyrāllh, bwk‘bān Muḥammad. (2015). Athar al-Bu‘d al-ḥaḍārī ‘alá al-ṣirā‘ fī marḥalat mā ba‘da al-ḥarb al-bāridah, Risālat mājistīr fī al-‘Ulūm al-siyāsīyah, Kullīyat al-Ḥuqūq wa-al-‘Ulūm al-siyāsīyah, Jāmi‘at Mawlāy Ṭāhir, al-Jazā’ir.
• Raḥīmah, ld‘sh. (2014). siyādat al-dawlah wa-ḥaqqihā fī mubāsharatan al-tamthīl al-Diblūmāsī, uṭrūḥat duktūrāh fī al-qānūn al-‘āmm, Kullīyat al-Ḥuqūq, Jāmi‘at Abī Bakr blqāyd-Tilimsān, al-Jazā’ir.
• ‘Abdū, Ḥasan. (2010). al-niẓām al-‘Ālamī wa-mustaqbal al-dawlah fī al-Sharq al-Awsaṭ, Risālat mājistīr fī al-tārīkh wa-al-‘Ulūm al-siyāsīyah, Kullīyat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insānīyah, Jāmi‘at al-Azhar, Filasṭīn.
• al-Ka‘bī, Sāmī Ṣāliḥ. (2014). Mafhūm al-amn al-Qawmī lil-dawlah fī ẓill al-‘awlamah : duwal al-niẓām al-iqlīmī al-‘Arabī unmūdhajan 1991-2013, Risālat mājistīr fī al-‘Ulūm al-siyāsīyah, Kullīyat al-Ādāb, Jāmi‘at al-Sharq al-Awsaṭ, al-Urdun.
• Kulayb, ‘Alī Sayf. (2002). al-Āthār al-iqtiṣādīyah al-Kullīyah lldywn al-khārijīyah lil-Yaman, Risālat mājistīr fī al-iqtiṣād, Kullīyat al-iqtiṣād wa-al-‘Ulūm al-siyāsīyah, Jāmi‘at al-Qāhirah, Miṣr.
• Mus‘ad al-Sharafī, Muḥammad Aḥmad ‘Alī. (2021). al-mufāwaḍāt al-diblūmāsīyah wa-dawruhā fī Idārat al-azmah al-siyāsīyah al-Dawlīyah : dirāsah ḥālat al-azmah al-siyāsīyah al-Yamanīyah 2011-2016, Risālat mājistīr fī al-diblūmāsīyah wa-al-‘alāqāt al-Dawlīyah, Kullīyat al-‘Ulūm al-mālīyah wa-al-idārīyah, Jāmi‘at al-Akādīmīyah al-Yamanīyah lil-Dirāsāt al-‘Ulyā, Ṣan‘ā’.
• al-Washlī ; Mājid Aḥmad Yaḥyá. (2019). al-‘Alāqāt al-Yamanīyah al-Sa‘ūdīyah bayna al-siyādah wa-al-wiṣāyah (1974-2014), Risālat mājistīr fī al-‘Ulūm al-siyāsīyah, al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, Lubnān.

Fifth: Scientific Journals and Studies:

• Abū Zayd, Aḥmad Muḥammad. (2013). mu‘ḍilat al-amn alymny-al-Khalījī : dirāsah fī al-musabbibāt wa-al-in‘ikāsāt wa-al-ma’ālāt, Majallat al-mustaqbal al-‘Arabī, al-‘adad 414, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/04/2024
العدد الواحد والعشرون: ISSN: 2958-8537 Issue: N21 ص.ص481-506
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

al-ʻArabīyah, Bayrūt.
• Abū Ṭālib, Ḥasan. (1994). al-Waḥdah al-Yamanīyah : Dirāsāt fī ʻamalīyāt al-taḥawwul min altshṭyr ilá al-Waḥdah, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-ʻArabīyah, Bayrūt.
• al-Zuwayrī, Maḥjūb ; wa-ākharūn. (2019). al-Khalīj wa-mustaqbal al-dawlah fī al-Yaman : taqrīr ʻan Ḥalqat niqāshīyah bi-ʻunwān "al-Khalīj wa-mustaqbal al-dawlah fī al-Yaman", Markaz Dirāsāt al-Khalīj, Jāmiʻat Qaṭar.
• Samīr, ḥymyāz. (2016). Ishkālīyat Mafhūm al-siyādah al-Waṭanīyah fī ẓill al-mutaghayyirāt al-Dawlīyah al-rāhinah, Majallat al-Ḥiwār al-Thaqāfī, alʻdd1, mujallad 5, Jāmiʻat ʻAbd-al-Ḥamīd ibn Bādīs, al-Jazāʼir.
• al-Sayyid, Amīrah. (2022). al-ḥurūb al-hamajīyah : adāh li-idārat al-ṣirāʻ alrwsy-al-gharbī ḥawla awkrānyā, Majallat Ittijāhāt siyāsīyah, al-ʻadad 29, al-Markaz al-dīmuqrāṭī al-ʻArabī, Almāniyā.
• al-Shāʻirī, Ward Musāʻid. (2018). al-ḥarb ʻalá al-Yaman wa-ishkālīyāt al-taḥāluf al-ʻArabī, Markaz al-Ḥaḍārah lil-Dirāsāt wa-al-Buḥūth, Miṣr.
• al-Ẓāhirī, Muḥammad Muḥsin. (2010). al-ḥukm al-maḥallī fī iṭār al-mujtamaʻ wa-al-dawlah fī al-Yaman : ishkālātihi wmʼālh, fī : al-Yaman 2010 : sīnāriyūhāt al-mustaqbal, Muʼassasat Frīdrīsh Ībirt alʼlmānyt-Maktab al-Yaman.
• ʻAbbās, Amīn Yāsīn. (2021). al-Mawqif al-ʻArabī wa-al-dawlī min Qaḍīyat al-Waḥdah al-Yamanīyah 1972-1979, Majallat al-Dirāsāt al-tārīkhīyah, mjld22, al-ʻadad 1, Jāmiʻat al-Baṣrah, al-ʻIrāq.
• al-ʻAfūrī, ʻbdālwāḥd. (2014). Awḍāʻ Idārat al-ḥukm wa-atharuhā fī al-tanmiyah fī al-Yaman, Majallat Buḥūth iqtiṣādīyah ʻArabīyah, al-ʻadad 65, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-ʻArabīyah, Lubnān.
• Muḥammad alḥmrān. (2022). al-ahammīyah aljwāstrātyjyh lil-biḥār wa-al-juzur al-Yamanīyah fī al-amn al-Qawmī al-Yamanī wa-al-ʻArabī, al-Markaz al-dīmuqrāṭī al-ʻArabī, https : / / democraticac. de /? p=80244.
• al-Markaz al-ʻArabī lil-Abḥāth wa-dirāsat al-Siyāsāt. (2019). al-azmah al-Yamanīyah wa-mustaqbal al-amn al-iqlīmī al-ʻArabī, Qaṭar.
• Markaz al-Fikr al-istirātījī lil-Dirāsāt. (2018). Mustaqbal al-nufūdh al-Imārātī fī al-Yaman (taqdīr Mawqif), Turkiyā, www. Fikercenter. Com.
• al-Maʻhad al-ʻĀlī lil-Dirāsāt al-Dawlīyah. (2010). taqrīr al-ʻunf fī al-Yaman, al-ʻadad 1, Jinīf.
• Muntadá majāl. (2022). mʻādlh Ḥimāyat al-tharwah al-nafṭīyah .. Nuqṭah taḥawwul fī masār al-azmah al-Yamanīyah, Muntadá majāl, Ṣanʻāʼ.
• Hayl, jyny ; wa-ākharūn. (2013). al-Yaman : al-fasād wa-hurūb Raʼs al-māl wa-al-asbāb al-ʻĀlamīyah lil-ṣirāʻ, al-Maʻhad al-dawlī lil-Shuʼūn al-Dawlīyah, Landan, Barīṭāniyā.

Sixth: Internet:

• Mawqiʻ Sī Inna Inna al-Amrīkī, https://arabic.cnn.com/.
• Mawqiʻ Maktab almbʻwth al-khāṣṣ lil-amīn al-ʻāmm lil-Umam al-Muttaḥidah lil-Yaman, qarārāt Majlis al-amn. www.osesgy.unmissions.org.